أوراق البدائل

النظام المختلط (شبه الرئاسي)
المفهوم والحالة المصرية

رانيا زادة

باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

النظام المختلط (شبه الرئاسي)
المفهوم والحالة المصرية

رانيا زادة

باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

قائمة محتويات

مقدمه: ٣

أولا: النظام شبه الرئاسي: المفهوم: ٣

ثانيا: الحجج المؤيدة والمعارضة لتبني النظام المختلط ٤

١- هناك مجموعة من الدوافع لتبني مثل هذا النظام..... ٤

٢- مجموعة الدوافع ضد تبني هذا النظام:..... ٤

ثالثا: أهم التحديات التي تواجه النظام المختلط: ٥

رابعا: الحالة المصرية: ٥

المراجع ٦

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٥٣٨ / ٢٠١١

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمه:

ظهر مفهوم النظام المختلط في سبعينيات القرن العشرين مع تبني حكومات أوروبا الغربية لهذا النظام وزاد الاهتمام بشكل أكبر بدراسة النظام المختلط مع موجة التحول الديمقراطي في بداية حقبة التسعينيات حيث قامت العديد من الدول بتبني هذا النظام. ومع محاولات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ومصر بدأ هذا المفهوم يطرح في النقاش العام خاصة مع بداية عملية كتابة الدستور، وتتناول هذه الورقة المفهوم وتطبيقاته ومحاولة ربطه بالحالة المصرية.

أولا: النظام شبه الرئاسي: المفهوم:

هناك عدة تعريفات للنظام شبه الرئاسي من أبرزها تعريف Maurice Duverger **له بأنه النظام الذي يحتوي على ثلاثة عناصر:**

١. وجود رئيس منتخب.
٢. رئيس لديه مجموعة من الاختصاصات.
٣. وجود رئيس وزراء لا يتم سحب الثقة منه إلا عن طريق البرلمان.

أما Sartori **فيعرفه:**

١. رئيس الدولة يتم انتخابه لمدة محددة.
٢. يتقاسم الرئيس مع رئيس الوزراء السلطة التنفيذية وهنا رئيس الجمهورية غير مسئول أمام البرلمان ورئيس الوزراء هو المسئول أمام البرلمان الذي يمنحه الثقة.

وهناك تعريف يتحدث عن رئيس منتخب ورئيس وزراء منتخب أيضا ومسئول أمام السلطة التشريعية فرئيس الحزب الذي يحصل على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، ينتخب كرئيس. هناك حالات مختلفة للنظم المختلطة فبعضها يخضع رئيس الوزراء للرئيس وحالات أخرى يكون للرئيس صلاحيات شرفية، وفي دول أخرى هناك نوع من التوازن بين الرئيس ورئيس الوزراء.

وعليه يمكن استخلاص تعريف للنظم شبه الرئاسية بأنه النظام الذي ينتخب فيها رئيس للدولة مع رئيس وزراء مسئول أمام البرلمان.

هناك أكثر من ستين دولة تتبع هذا النظام. يقوم الباحثون بدراسة هذا النظام ومدى تأثيره في عملية التحول الديمقراطي (الفترات الانتقالية)، والسؤال الذي يثار هو: هل أدى اتّباع بعض الدول لهذا النموذج إلى تحقيق نوع من الاستقرار أم أنه كان عاملا وراء فشل عملية التحول الديمقراطي؟.

يتم التمييز هنا بين:

١. Prime Presidential حيث رئيس الوزراء مسئول فقط أمام البرلمان وهنا يوجد نوع من تقاسم السلطات.
٢. President parlimentry regime حيث يكون رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان وأمام الرئيس، وفي هذة الحالة يكون النظام أقرب للنظام الرئاسي.

يذكر أنه لكي يتم دراسة تأثير النظام المختلط لابد أن وتكون الدولة قد قطعت شوطا على طريق التحول الديمقراطي، ويبقي السؤال: ما هي المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق نوع من الديمقراطية؟

ثانيا: الحجج المؤيدة والمعارضة لتبني النظام المختلط

١-هناك مجموعة من الدوافع لتبني مثل هذا النظام.

- يسمح هذا النظام بتحقيق شكل من أشكال تقاسم السلطة في دولة بها قوتين رئيستين، وتقدم منغوليا النموذج الأمثل لهذه الحالة.
- وجود رئيس منتخب ولمدة محددة يعطي نوع من الاستقرار للبلد، ففي حالة برلمان مكون من مجموعة من الأحزاب والأطياف السياسية المختلفة، يسمح وجود رئيس منتخب بتحقيق قدر عال من الاستقرار مقارنة بتطبيق نظام برلماني.
- يمنح خضوع رئيس الوزراء للمساءلة أمام البرلمان مرونة سياسية.

٢-مجموعة الدوافع ضد تبني هذا النظام:

- عملية انتخاب الرئيس تساعد على شخصنة العملية السياسية، فالرئيس في هذه الحالة سيتخذ لنفسه مجموعة من الصلاحيات كونه منتخبا، وقد ينجم عن انتخاب الرؤساء ظهور قادة شعبويين ومستبدين لديهم شعور بسمو شرعيتهم فوق القانون.
- هذا النظام يخلق نوعا من التنافس بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث صراع في العملية السياسية، وفي هذه الحالة ستقوم القوات المسلحة بتكوين سلطات خاصة بها، الأمر الذي سيمكنها من التدخل في الحياة السياسية.
- يثار تخوف حول: لأي من الأطراف ستخضع القوات المسلحة؟ ففي فترة التعايش، تقوم عادة القوات المسلحة بالتدخل في الحياة السياسية.
- في حالة عدم حصول أيا من الأحزاب على الأغلبية في البرلمان، الأمر الذي سيمكن رئيس الجمهورية التدخل بشكل أقوى.
- قد تؤدي مسئولية الحكومة والبرلمان عن التشريع إلى ضرب استقرار الحكومة في مواجهة السلطة التشريعية المنقسمة.
- إن اختيار النظام المختلط هو أمر سهل ولكن الصعوبة تكمن في إدارته.

وينصح المحللون بتجنب اختيار هذا النظام للديمقراطيات الحديثة، حيث أن المؤسسات السياسية تكون ما تزال في طور التكوين، مما يزيد من فرص الأزمات السياسية في حالة اندلاع أي خلاف بين القوى السياسية المختلفة. أما الدول ذات التجربة التاريخية الطويلة، والتي باتت تملك مؤسسات سياسية مستقرة، فإنها تكون أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات التي قد يولدها هذا النظام السياسي وهو ما يدفع آخرون بالقول بصلاحية النظام في الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا في ظل وجود مؤسسات للدولة لم تنهار بل قد نكون لديها خبرات بيروقراطية تمكنها من المساهمة في بناء هذا النظام.

ثالثا: أهم التحديات التي تواجه النظام المختلط:

- **في الحالة التي تشهد أكثرية وليس أغلبية برلمانية لحزب ما** أي بنسبة أقل من ٥٠٪ نطلق عليها**Divided minority** وفي هذه الحالة لا يعمل النظام المختلط بشكل فعال وجيد أو لا يكون هذا النظام هو النظام الأنسب، وعادة يقوم رئيس الجمهورية باستخدام صلاحياته لإعاقة عمل البرلمان.
- **العامل الاقتصادي والعلاقة بين التنمية الاقتصادية وادارة المؤسسات**، فالاقتصاد له تأثير قوي على إمكانية استمرار الديمقراطية وبالتالي وضع الباحثون معيار خاص بالأداء الاقتصادي، فالدول التي لديها الناتج المحلي الإجمالي مرتفع تعمل بكفاءة أكثر من تلك التي لديها الناتج المحلي الإجمالي منخفض. كذلك فالدول المتجانسة داخليا أي لا يوجد انقسامات حادة في مجتمعها تعمل بكفاءة أكثر من تلك المنقسمة، أي أن الانقسامات والتعدد الإثني داخل المجتمع يعرض الدولة للفشل.
- **عامل أخير وهو التعايش cohabitation** وجود علاقة قوية بين فترات التعايش وبين فشل الديمقراطيات، مثل النيجر. فقد تبنت النيجر النظام المختلط في ظل فترة التعايش من ٢١ فبراير١٩٩٥- ٢٧ يناير ١٩٩٦ كانت النتيجة فشل التجربة فقد جرت الانتخابات البرلمانية وحقق التيار المعارض للرئيس أغلبية ساحقة وقام بتعيين رئيس للوزراء. أصبحت العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية سيئة للغاية مما تسبب في صراع طويل قامت على أثره القوات المسلحة بالتدخل وأعلنت الأحكام العرفية.
- **ويوضح** Robert elgie أن عدد الدول التي قامت بتطبيق النظام المختلط ونجحت أقل بكثير من تلك التي فشلت فمن أصل ٢٢ دولة استطاعت ٦ دول فقط أن تطبق النظام المختلط بنجاح. كذلك نجد ان من بين الـ ٦ دول، ٤ اتبعوا النظام الأقرب للنظام البرلماني.

رابعا: الحالة المصرية:

نجد أن الحالة المصرية أقرب تطبيقا للمعيار الأول، حيث ليس لدينا حزب أغلبية بل حزب أكثرية وبالتالي سيصبح لدينا **divided minority government**، كما أن اغلب المرشحين للرئاسة لا ينتموا لأحزاب، وكل منهم يطرح مشروعا يحتاج فيه لنظام رئاسي يمكنه من تنفيذه، ففي حالة تبني نظام مختلط، مع انتخاب الرئيس من الشعب، سيقوم الرئيس بمحاولة لانتزاع صلاحيات اكبر تمكنه من تحقيق مشروعه الأمر الذي سينتج نظام اقرب للرئاسي وسيحدث صراعات بين الرئيس والبرلمان.

- **المعيار الاقتصادي**: تعاني مصر حاليا من وضع اقتصادي متردي، فطبقا للمعيار الاقتصادي، تصبح عملية اختيار نظام شبه مختلط غير ملائمة للحالة المصرية، حيث ان الوضع الاقتصادي يعاني من أزمات هيكلية تتطلب: أولا: وجود حزب سياسي له رؤية إستراتيجية فيما يتعلق بالاقتصاد المصري وكيفية تجاوز الأزمة الحالية. ثانيا: قصور حزب الأكثرية الحالي (الحرية والعدالة) في إصدار تشريعات تتعامل مع المشاكل الاقتصادية بشكل هيكلي، الأمر الذي يثير تشككات حول قدرته على تشكيل حكومة قادرة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية.
- **المعيار المؤسسي**: في ظل غياب أي إصلاح مؤسسي، واستمرار العمل في ظل مؤسسات نظام مبارك، فإن وجود نظام سياسي لا يضمن الاستقرار، يعني انه في حالة اي نزاع سياسي بين السلطات، فان تلك المؤسسات السياسية غير المستقرة أساسا قد تكون عرضة للانهيار، ويفتح الباب أمام اختراق أي من التيارات السياسية لها، الأمر الذي يفقدها الحيادية.

في وجود سلطة تنفيذية منقسمة بين الحكومة المشكلة من البرلمان ورئيس منتخب فان مثل هذا الانقسام قد يدفع أي من الطرفين للاستعانة بالقوات المسلحة لحسم الصراعات السياسية كما انه قد يدفع القوات المسلحة في حالة عجز الطرفين عن حسم الخلافات للتدخل. وهو ما يؤكد أنه في حال عدم صياغة يقوم على رؤية شاملة لطبيعة النظام المصري وآليات العمل المرتكز عليها بدءا من المحليات وصولا إلى قمة السلطة، وأن مجرد تبني شكل نظري ومحاولة إنزاله على الواقع المصري قد يكون ردة على الديمقراطية وليس تأسيسا لها.

المراجع:

- *Taiwan Journal of Democracy*, Volume 3, No.2: 53-71
- Varieties of Semi-Presidentialism and Their Impact on Nascent Democracies,*Robert Elgie*
- أنظمة الحكم: النظام شبه الرئاسي نموذجا، ورقة بحثية ،مؤسسة تقرير الديمقراطية الدولية، إبريل ٢٠١٢